التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) في كتابه شرح المقدّمة المحُسْبَة

المدرس الدكتور
علي عبد رومي النائلي
جامعة القادسية ـ كلية التربية
Ali.roomi@qu.edu.iq

The Grammatical Orientation of Qur'anic Readings in Ibin Babshath (b. 469 A.H) with Reference to his Book "Sharih Al-Muqadama AL-Muhsiba"

Lect. Dr.
Ali Abid Roumy Al-Na'ely
Al-Qadisiyah University - College of Education

الملخص:

تهدف هذه الدّراسة إلى الوقوف عند توجيهات ابن بابشاذ النّحويّة للقراءات القرآنية في كتابه (شرح المقدّمة المحسبة)، في محاولة لاستعراض نماذجها، ومعرفة كيفية توجيهه لها بما يتناسب مع ما يعتنقه من مذهب نحوي في قواعد العربية وسننها.

فقد حفل هذا الكتاب الذي يُعنى بشرح أبواب النحو بقراءات قرآنية أتى بها ابن بابشاذ لتدعيم رأيه النحوي، وهو في سبيل ذلك كان يوجه القراءة التي لا تتسق مع مذهبه النحوي بما يجعلها متآلفة مع ما يذهب إليه هو وأصحابه البصريون.

وقد تطرّق البحث بصورة موجزة لحياة ابن بابشاذ ومنزلته العلمية، و كتاب (شرح المقدّمة المحسبة) الذي ألّفه تلبيةً لرغبة أحد تلامذته في شرح كتابه (المقدّمة) في النحو. وقد درسَ الباحث القراءات القرآنية التي وجّهها ابن بابشاذ في الشرح، والمسائل النحوية التي وردت تلك القراءات في سياقها، بما يعطي صورةً واضحة عن فكر ابن بابشاذ النّحوي وطريقة توجيهه، ومذهبه النحوي الذي يعتنقه.

وقد حرص ابن بابشاذ أن تكون توجيهاته تلك منسجمةً مع قواعد النّحو العربي الغالبة، موافقةً لما يراه صحيحاً من تلك القواعد، إذ كان متابعاً للبصريين في آرائهم وعلى الأخص سيبويه؛ لذلك نجد أنّ توجيهاته غالباً ما تصبّ في هذا الاتّجاه، لكنّ ذلك لم يكن يمنعه من مخالفتهم إذا وجد أن الدليل مع غيرهم، كما حصل في مخالفته لسيبويه في إحدى المسائل.

وقد كان ابن بابشاذ يتعامل مع النّص القرائي الذي له قدسيته عند كثير من المسلمين؛ لذلك نجده لا يهاجم قارئاً أو قراءة، أو ينتقص منهما، أو يرميهما بالخطأ أو اللحن كما فعل بعض النّحاة؛ ولعل ذلك عائد إلى ورعه ودينه.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية، التوجيه النحوي، ابن بابشاذ، المقدمة المحسبة.

Abstract:-

The study aims to ponder IbnBabshath's directions of Quranic recitations in his book entitled (Sharih Al-Muqadima Al-Mahsiba) , who wrote this book in response to one of his students to explain his book (Al-Muqadima) in grammar.

The researcher studied the Quranic recitations as directed by IbnBabshath in his explanation and the grammatical constructions in these recitations and context , which gave a clear picture about IbnBabshath's grammatical thinking , and hisgrammatical doctrine.

IbnBabshath was keen to make his directions conform with the dominant grammatical rules because he was follower of Basra school of grammar especially Sybouyah. IbnBabshath dealt with the text as a sacred entity and he never attacked any recitation or recite , or referred to their mistakes, and this is attributed to his righteousness.

Keywords: Qur'anic Readings, The Grammatical Orientation, Ibin Babshath ،Al-Muqadama AL-Muhsiba.

المقدّمة:

يُعدّ القرآن الكريم مصدراً أصيلاً من مصادر دراسة اللغة العربيّة على مستوياتها كافّة، وفي طليعة تلك المستويات المستوى النحويّ، فالقراءات القرآنية هي من أغنى مواد اللغة إثراءً للدراسات اللغوية والنّحوية على وجه خاص، إذْ إنّها أحد المصادر المهمة التي يأخذ منها النّحويّ مادّته في إيراد الشواهد النحويّة للاستدلال على القضايا النحوية المختلفة.

وقد جاء اختياري لهذا البحث الموسوم بـ (التوجيه النّحويّ للقراءات القرآنيّة عند ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) في شرح المقدّمة المحسبة) لما وقرَ في نفسي من حبّ للبحث في القراءات، وخدمة لكتاب الله العزيز، وإسهاماً منّي في إثراء مكتبة القراءات القرآنيّة. وكذلك مكانة ابن بابشاذ العالية كونه من أشهر نحاة مصر في القرن الخامس الهجري، وإمام عصره في علم النّحو، وكذلك لأنّ هذا الجانب (التوجيه النحوي للقراءات) لم يُدرس سابقاً في هذا الكتاب على حدّ علمي.

لقد زخر الشرح بشواهد نحوية مختلفة، وقد كان للقراءات نصيب مهم من تلك الشواهد التي جاءت لتوضيح قواعد اللغة وتقرير أحكامها وتبيين ظواهرها. إذ إنّه كان يحتجّ بالقراءات في معرض حديثه عن ظاهرة نحويّة معينة، فإن كانت موافقة لقياس البصريين أو أصل من أصولهم، فإنّه يأخذ بها، أمّا إن كانت ليست كذلك، فإنّه يبحث لها عن توجيه يجعلها تتسق مع ما يذهب إليه ويؤمن به من قواعد وأصول.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مبحثين، تناولتُ في المبحث الأوّل بإيجاز حياة ابن بابشاذ وكتابه شرح المقدمة المحسبة.

وتناولت في المبحث الثاني مواضع التوجيه النّحوي للقراءات في هذا الشرح، وتأصيل هذه التوجيهات من خلال عرضها على كتب النحو المختلفة؛ لمعرفة آراء العلماء فيما ذهب إليه ابن بابشاذ من توجيهات، ثمّ ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي أسفر عنها البحث.

وقد التزمت في البحث المنهج الوصفي الاستقرائي في حصر ما تناوله ابن بابشاذ ووجّهه من القراءات.

أولاً: حياة ابن بابشاذ وكتابه:

- حياته:

هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم[١]. أصل عائلته من بلاد الديلم، هاجر جده إلى العراق، ثم هاجروا إلى مصر حيث وُلد طاهر هناك، لكن المؤرخين لم يحددوا تاريخ ولادته[٢].

كان والده أحد القرّاء المعروفين في القرن الخامس الهجري، وهو الذي روى كتاب التّذكرة في القراءات لابن غلبون[٣]، ومن هنا بدأت صلة طاهر بالقراءات.

أمّا معنى كلمة (بابشاذ) فهي كلمة أعجمية تعني الفرح والسرور[٤].

كان ابن بابشاذ محبّاً للعلم حريصاً على طلبه، مشتملاً على العبادة والمطالعة[٥]، وكان ذا معرفة واسعة وفهم ثاقب خاصة في النحو ومسائله، وكان يدرِّس النحو في جامع عمرو بن العاص في مصر[٦]، وقد أصبح فيما بعد من أشهر نحاة مصر حتى قيل عنه: " إمام عصره في علم النّحو "[٧].

وقد وثّقوا ابن بابشاذ، وذكروا إنّه كان من أكابر النحويين، حسَن السيرة، ذا تصانيف نافعة[٨].

لم تذكر لنا المصادر من شيوخه سوى القاسم بن محمد الواسطي[٩]، ويحيى بن علي المعروف بالخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)[١٠].

ومن تلاميذه: عبد الرحمن بن أبي بكر المعروف بـ (ابن الفحّام) (٥١٦هـ)[١١]، وابن الفحّام هذا هو الذي طلب من أستاذه ابن بابشاذ أنْ يشرح له مقدّمته، فأملى عليه شرحها[١٢]. وخلف بن إبراهيم بن خلف المعروف بـ (ابن الحصّار) (ت٥١١هـ)[١٣]، ومحمد بن بركات بن هلال السعيدي (ت٥٢٠هـ)[١٤].

انقطع ابن بابشاذ في أخريات حياته عن الناس، ولزم جامع عمرو بن العاص يتعبّد ويعلّم ويؤلّف[١٥].

توفي ابن بابشاذ سنة ٤٦٩هـ، وقيل في سبب وفاته - رحمه الله تعالى - إنّه خرج من

غرفته التي يقيم فيها في الجامع إلى السطح، فزلّت رجله فسقط في صحن الجامع ومات[١٦].

ترك ابن بابشاذ عدّة تصانيف، أهمّها: المقدّمة، وشرحها، وشرح الجمل للزجّاجي، وشرح الأصول لابن السرّاج، والتّعليقة في النحو التي تقارب خمسة عشر مجلّداً[١٧]، وشرح النّخبة[١٨]، والمفيد في النحو[١٩].

- كتابه:

أملى ابن بابشاذ كتابه (المقدّمة)، و بعد ذلك طلبَ منه تلميذه (ابن الفحّام) - الذي كان يزمع سفراً - أنْ يملي عليه شرحاً لهذه المقدّمة، فاستجاب الشيخ لهذا الطلب[٢٠]. وقد أُطلق على هذا الشرح اسم (شرح المقدّمة) (٢١)، وسمّاه الأنباري (المقدّمة المُحْسِبة) (٢٢)، وقد ذكر محقق الكتاب إنّ ابن بابشاذ أطلق على كتابه اسم المقدّمة، ولكنّ بعض معاصريه سمّاها (المُحْسِبة) وارتضى هو هذا الاسم؛ لذلك آثرَ المحقق تسمية الشرح باسم (شرح المقدّمة المُحْسِبة) (٢٣). ومعنى المحسبة أي الكافية، أي إنّ هذه المقدّمة تغني عن غيرها من المقدّمات في النحو. وهذا الشرح هو عبارة عن كتاب تعليميّ يعرض قواعد النّحو والصّرف والخطّ عرضاً واضحاً.

قسّم المؤلِّف كتابه على عشرة فصول رئيسة، هي: الاسم، والفعل، والحرف، والرفع، والنصب، والجر، والجزم، والعامل، والتابع، والخطّ. وتمثّلت طريقته في الشرح بإيراد نَصّ من المقدّمة ثم يردفه بالشرح، ولكنّه في النصف الثاني من الكتاب أصبح يخلط النصّ الأصليّ بالشرح.

وقد أورد المؤلِّف في الشرح شواهد مختلفة من القرآن الكريم وقراءاته، وكذلك الحديث الشريف وإنْ كان على قلّة، وكذلك أشعار العرب ونثرهم.

وكان ابن بابشاذ يحتجّ بالقراءات القرآنية لتعزيز ما يذهب إليه، أمّا إنْ كانت القراءة تخالف ذلك فقد كان يتأوّلها. وقد تعامل مع الأعمّ الأغلب من القراءات تعاملاً خاصاً من الاحترام والتوقير دون جرأة أو قدْح.

وكان سائراً على مذهب البصرة في النحو، حتى وصفه الأنباريّ بأنّه "من حذّاق نحاة المصريين على مذهب البصريين"[٢٤]؛ لذلك فقد كان في هذا الكتاب بصرياً في أكثر مواطن

الخلاف بين المدرستين[٢٥].

ثانياً: التوجيه النحوي للقراءات عند ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة:

- إسكان أو تحريك ياء المتكلّم بعد الألف الساكنة:

أوردَ ابن بابشاذ أنّ الياء تكون متحرّكة لا غير في مثل (حمايَ)؛ وذلك لأجل سكون الألف، فلو سكّنتَ الياء لجمعتَ بين ساكنين، وهو غير جائز في العربية[٢٦]، " فأمّا قراءة مَنْ قرأ (ومحياْيْ) بإسكان الياء، فإنّه غير مقيس عليها. بل قراءة الجماعة أمضى وأشبه بالقياس"[٢٧]. وقد وجّه ابن بابشاذ هذه القراءة باعتقاد الوقف؛ لأنّ الوقف سادّ مسدّ الحركة، فيُجمع فيه بين ساكنيْن، وذكر أنّ هناك شرطين إنْ توافرا جاز التقاء الساكنيْن، وهذان الشّرطان هما: كون الساكن الأول حرف مدّ ولين، والثاني مدغماً، مثل: دابّة و شابّة[٢٨].

وفي هذه القراءة توافر شرط واحد هو الأول، وسدّ اعتقاد الوقف مسدّ الشرط الثاني، وقد ذهب الفارسي إلى أنّ إسكان الياء في (محياي) شاذّ في القياس لما فيه من التقاء ساكنين بهذه الكيفية، وشاذّ في الاستعمال أيضاً لأنّه لا يكاد يوجد في نظم أو نثر[٢٩]. وذكر أبو حيّان أنّ نافعاً أجرى الوصل فيه مجرى الوقف، وأنّ الأحسن في العربية الفتح[٣٠]. واعتذرَ ابن خالويه لصحة هذه القراءة بأنّ الألف حرف لين[٣١].

على أنّ لهذه القراءة أمثلة من كلام العرب، كقولهم: التقت حلقتاْ البطان، وله ثلثاْ المال بإثبات الألف من الكلمة الأولى وسكون لام (ال) في الكلمة الثانية، وكذلك قولهم (افعلناْنْ) عند توكيد الفعل المسند إلى نون النسوة بالنون الخفيفة[٣٢]. وعلى هذا يكون كلام ابن بابشاذ بأنّ الياء تكون متحركة لا غير كلام فيه نظر لما نُقل عن العرب من الأمثلة، وهو الأمر نفسه الذي سوّغ هذه القراءة، إضافة إلى نيّة الوقف فيها.

- حذف الضمير العائد:

أشار ابن بابشاذ إلى أنّه " قد قرئ بالأمرين جميعاً (وما عملته أيديهم) بإثبات الهاء وحذفها "[٣٣]. أي إنّهم قرأوا أيضاً (وما عملت أيديهم) بحذف الهاء، وقراءة الحذف هي قراءة طلحة وعيسى[٣٤] وحمزة والكسائي وخلف[٣٥].

وقد وجّه ابن بابشاذ قراءة الحذف بالقول: " وإذا كان ضميرٌ منصوبٌ، كنتَ مخيّراً إنْ شئتَ أثبتّه وإنْ شئتَ حذفتَه، كقولك: الذي ضربته فلان، والذي ضربتُ فلانٌ، لأنّ ضمير المنصوب فضلة في الكلام، فاستُثقل اجتماع أربعة أشياء: الموصول والفعل والفاعل والمفعول، فاختُصر فحُذف المفعول لأنّه فضلة في الكلام "[٣٦].

وقد أطلقَ ابن بابشاذ وجعلَ الأمر بالخيار في الحذف والإثبات، ولم يذكر شروط الحذف للضمير العائد المنصوب، وهذه الشروط هي: أن يكون الضمير متّصلاً، وأن يكون منصوباً بفعل تام أو بوصف، نحو: جاء مَنْ أكرمتُ ومن أنا مكرمٌ. فإن كان الضمير منفصلاً لم يجز الحذف، نحو: جاء الذي إيّاه أكرمت. وكذلك إن كان منصوباً بحرف، نحو: جاء الذي إنّه كريم[٣٧].

على أنّ ما ذكره من جواز الحذف والإثبات في الآية تنطبق عليه شروط الحذف.

- حكم نون التوكيد الخفيفة:

ذكر ابن بابشاذ أنّ نون التوكيد الخفيفة تختلف عن المشددة في أحكام، منها أنّ نون التوكيد الخفيفة لا تقع في التثنية ولا مع نون النسوة؛ لئلّا يُجمع بين ساكنين، وذكر أنّ النون الخفيفة ساكنة لا يجوز كسرها لالتقاء الساكنيْن لأنّها لا تُحرّك بأيّة حال[٣٨]، ثم أوردَ القراءة (فاستقيما ولا تتّبعانِ)[٣٩] بتخفيف النون وكسرها. وهي قراءة ابن عامر[٤٠]، و قد قرأ الجمهور بتشديد النون وكسرها على أنّها نون التوكيد الثقيلة لحقت فعل النهي[٤١]، وقد كُسرت هذه النون المشددة لوقوعها بعد ألف التثنية، وبذلك أشبهت نون المثنى المكسورة، ولا يُعتدّ بالنون الساكنة التي قبلها؛ لأنّها جمعت إلى السكون الخفاء، فلم يُعتدّ بها[٤٢].

وقد وجّه ابن بابشاذ قراءة ابن عامر بتخفيف النون وكسرها بالقول: " فليست النون نون تأكيد، ولا (لا) حرف نهي، وإنّما النون علامة إعراب وعلامة رفع، و (لا) حرف نفي، والجملة في موضع نصب، وانتصابها على الحال؛ لأنّ الواو التي قبلها واو حال، فكأنّه قال: فاستقيما وأنتما غير متّبعيْن، أي استقيما في هذه الحال، فموضع هذه الجملة نصب على الحال، وإن شئت قدّرتَها: فاستقيما غيرَ متّبعين "[٤٣].

وبهذا يتبيّن الاختلاف بين التوجيهين، فالجمهور على أنّ (لا) ناهية، وابن عامر على

أن (لا) نافية، وإنّ هذه النون ليست للتوكيد، بل هي نون الأفعال الخمسة التي تثبت في حالة الرفع.

ويرى سيبويه أنّ النون الخفيفة لا تدخل على الفعل المضارع المسند إلى ألف الإثنين؛ لأنّ نونه هي نون الرفع، ولا يجوز إدخال النون الخفيفة فيه؛ لأنّ إدخالها يوجب بطلان نون الرفع (٤٤). ووقف الكسائي (٤٥) والفارسي (٤٦) موقف سيبويه، وبذلك تكون (لا) عندهم نافية وليست ناهية هنا. أمّا الفرّاء ويونس فقد أجازا كون هذه النون هي نون التوكيد الخفيفة كُسرت كما كُسرت الثقيلة (٤٧) على أن تكون (لا) قبلها ناهية.

بهذا يتضح لنا أن توجيه ابن بابشاذ لتلك القراءة يوافق ما ذهب إليه سيبويه والكسائي.

- عطف الاسم على الضمير المرفوع المتّصل:

قال تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[٤٨]. قرأ الجمهور بقطع الهمزة ونصب (شركاءكم)، وقرأ أبو عمرو ويعقوب والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر (شركاؤكم) بالرفع[٤٩].

وقد أتى ابن بابشاذ بقراءة الرفع للاستشهاد بها على عطف الاسم على الضمير المتّصل المرفوع (الواو)، وذلك بمراعاة وجود توكيد للضمير أو طول الكلام الساد مسدّ التوكيد المشترَط فيه أن يكون قبل حرف العطف. قال في قوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[٥٠]: "فلا إشكال في عطف الآباء على المضمر المرفوع من (أشركنا)... ولا شيء أكثر من طول الكلام بقوله (لا) مع أنّ الطول بعد الواو، وإنما المراعى أن يكون الطولُ قبل حرف العطف، مثل: (فأجمِعوا أمركم وشركاؤكم) على مَنْ رفع الشركاء "[٥١]، وقال أيضاً: " فأمّا مَنْ قرأ (وشركاؤكم) بالرفع، فإنّه معطوف على الضمير في (أجمِعوا)، وهو الواو، ولم يحتجْ إلى تأكيد؛ لأنّ طول الكلام قد سدّ مسدّ التأكيد "[٥٢]، فقد وجّه قراءة الرفع بعطف (شركاؤكم) على الواو في (فأجمعوا)، والمسوّغ لذلك هو طول الكلام (الفاصل) الذي يسبق الواو وهو (أمرَكم)[٥٣].

وقد اختلف النحاة في عطف الظاهر على الضمير المتّصل المرفوع، فأجازه بعضهم في اختيار الكلام، وقيّده آخرون بوجود تأكيد أو فاصل يقوم مقام التأكيد، فالبصريون لا

يجيزون العطف على الضمير المتّصل المرفوع إلاّ بتوكيده بضمير منفصل أو بوجود فاصل يعوّض عن التوكيد مهما كان هذا الفاصل[٥٤]، إذْ ذهب سيبويه إلى قُبح عطف الظاهر على المضمر دون وجود مؤكّد أو فاصل، ونسب ذلك إلى الخليل أيضاً[٥٥]. وتابعَ سيبويه في ذلك: المبرِّد[٥٦]، وابن السرّاج[٥٧]، والنحّاس[٥٨]، والزّمخشري[٥٩]، والعكبري[٦٠].

أمّا ابن مالك، فمثل هذا العطف ضعيف عنده[٦١]، وهو غير حسن عند ابن هشام[٦٢].

أمّا الكوفيون، فقد ذهبوا إلى أنّ هذا العطف جائز في الكلام[٦٣].

وقد ارتضى أبو حيّان هذه القراءة وذكرَ أنّ الذي حسّنها عنده هو وجود الفصل بالمفعول (أمركم)[٦٤]، وهو ما ذهبَ إليه ابن خالويه أيضاً[٦٥].

أمّا الفرّاء فقد ذكر أنّه لا يشتهي هذه القراءة لأنّ الآلهة لا تُجمع[٦٦]. وهي بعيدة عند النّحاس للسبب نفسه[٦٧].

إنّ توجيه ابن بابشاذ قراءة الرفع بالعطف على الضمير المتصل المرفوع ونيابة الفاصل عن التأكيد، إنّما هو متابعة لقول البصريين في هذه المسألة. على أنّه أهمل وجهاً آخر لقراءة الرفع، وهو كون (شركاؤكم) مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: وشركاؤكم كذلك[٦٨].

- مجيء أفعال الظن قبل (أنْ):

عند حديثه عن جواز مجيء أفعال الظن قبل (أنْ) الناصبة للأفعال، و (أنْ) الناصبة للأسماء وهي المخففة من الثقيلة، استشهدَ على ذلك بقوله: " وعلى ذلك يُحمل قوله سبحانه (وحسبوا ألاّ تكونَ فتنةٌ) على القراءتين جميعاً "[٦٩].

والقراءتان هما: قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب (تكونُ) برفع النون، وقرأها الباقون بنصب النون[٧٠].

وقد وجّه ابن بابشاذ قراءة النصب بالقول: " مَنْ نصبَ جعلها الناصبة للفعل وكتبها متّصلة "[٧١]. أي أنّ (أنْ) هنا حرف مصدريّ ناصب دخل على فعل منفيّ بـ (لا)، و(حسب) حينئذٍ على بابها للظن؛ لأنّ (أن) الناصبة لا تقع إلاّ بعد الظن، و (تكون) هنا تامة[٧٢].

أمّا قراءة الرفع، فقد وجّهها بالقول: " ومن رفع جعلها المخففة من الثقيلة وكتبها منفصلة؛ لأنّ التقدير: وحسبوا أنّه لا تكونُ فتنةٌ، حُذف الاسم وخُففت (أنّ)، و دخلت (لا) عوضاً مما لحق (أنّ)، فاجتمعت مع نون (أنْ) فأُدغمت فيها لفظاً وفُصلت في الخطّ تقديراً، والناصبة للأفعال ليست مخففة من المشدّدة بل أصلها (أنْ)، أمّا المخففة من المشددة التي يرتفع الفعل بعدها أصلها (أنّ) "[٧٣].

وبالفعل فإنّ (لا) توصل بـ (أنْ) المصدرية الناصبة، أمّا (أنْ) المخففة من الثقيلة فتُفصل وتثبت فيها النون، وهي مدغمة في (لا) في جميع الأحوال، وإنّما الاختلاف في الرّسم فقط[٧٤]. وقد تنبّه ابن بابشاذ إلى ذلك كما رأينا.

وقد ذكرَ أنّ الذي ساعد على هاتين القراءتين هو مجيء الفعل (حَسِبَ) قبل (أنْ)، فالفعل (حَسِبَ) من الأفعال التي فيها ضربٌ من العلم وضربٌ من الشك[٧٥]؛ مما جوّز أن يقعَ بعدها (أنْ) الناصبة للأفعال (وهي المصدرية)، و (أنْ) الناصبة للأسماء (وهي المخففة من الثقيلة)[٧٦].

- النصب بـ (حتّى):

ذكر ابن بابشاذ أنّ (حتى) قد يُنصب بها وقد لا يُنصب، وإنّها في النصب تكون إمّا كمعنى (كي)، كقولهم: صمتُ حتى يغفرَ الله لي، أو بمعنى (إلى أنْ)، كقولهم: سرتُ حتى تطلعَ الشمس.

أمّا إذا جاء الفعل بعدها مرفوعاً، فإمّا أنْ يكون الفعل في تأويل الماضي، كقولهم: سرتُ حتى أدخلُها، أي: سرتُ فدخلتُها، أو يكون الفعل في تأويل الحال[٧٧]. ثم قال: "وعلى هذا يقرأون: (وزُلزلوا حتى يقول الرسول) رفعاً ونصباً[٧٨].

إنّ الرفع في (يقول) هي قراءة نافع، أما الباقون فقرأوا بالنصب[٧٩].

وفي قراءة النصب يكون معنى حتى إما الغاية التي عبّر عنها بانها بمعنى إلى أنْ أو للتعليل[٨٠].

وقد ضعّف السمين الحلبي التعليل في قراءة النصب وذلك " لأنّ قول الرسول والمؤمنين ليس علّة للمسّ والزلزال[٨١].

وكذلك فعل أبو حيّان عندما ذكرَ نصب الفعل في الآية بعد حتّى إمّا على الغاية وإمّا على التعليل، إذْ قال: " والمعنى الأول أظهر؛ لأنّ المسّ والزلزال ليسا معلولين لقول الرسول والمؤمنين "[٨٢]. على الرغم من أنّ بعضهم جوّز التعليل[٨٣].

و (حتى) في قراءة النصب تكون حرف جر، ولكنها لا تلي الفعل إلاّ إذا أُوّل بالاسم؛ لأنّ (حتى) إنّما تجرّ الاسم، وعلى هذا فقد احتيجَ إلى تقدير مصدر، فأُضمرت (أنْ) فيها رغم أنّها لا تعمل إلاّ في الفعل المستقبل؛ لذلك خرّجوا عمل (أنْ) في (يقول) - رغم أنّ معناه المضيّ - على أنّه مستقبل بالنظر إلى زمن الزلزال، فنُصب بـ (أنْ) مضمرة وجوباً[٨٤].

أمّا قراءة الرفع - قراءة نافع - فتُخرّج على الحكاية، وذلك بكون (حتى) في هذا الموضع ابتدائية - وهو ما ذهب إليه ابن بابشاذ - ويكون توجيهها على وجهين:

الأول: أنّ الفعل في تأويل الماضي، وذلك بأنْ يكون الفعلان قد مضيا، أي إنّ الفعل بعد (حتى) يكون بلفظ المضارع ومعناه المضيّ، وهو حكاية حال[٨٥]، أي إنّه حال قد مضت فحكاها على ما وقعت، والمعنى: وزُلزلوا فقال الرسول[٨٦]، أي إنّه حكى هذه الحال؛ لذلك رفع الفعل بعدها.

الثاني: أنّه أراد بـ (زُلزلوا) الزمن الماضي، وبـ (يقول) الحال، كما قالوا: " قد مرض زيد حتى لا يرجونه "، فالمرض قد مضى وهو الآن في هذه الحال[٨٧]، فالمعنى: " و زُلزلوا فيما مضى، حتى إنّ الرسول يقول الآن: متى نصر الله، وحُكيت الحال التي كانوا عليها"[٨٨]. وكل هذه التوجيهات تطرّق لها ابن بابشاذ رغم عدم تفصيله فيها.

وأنا أميل إلى التوجيه الأول في قراءة الرفع الذي هو حكاية حال لما وقع، فالأحداث محكية في الزمن الماضي، فيكون لفظ المضارع معناه المضيّ أيضاً.

- مجيء لام الأمر مع الفعل المضارع للمخاطب:

قال ابن بابشاذ في معرض حديثه على لام الأمر وهو من جوازم المضارع: " ومعنى لام الأمر للغائب، ولا يكون إلاّ مع فعل الغائب في الغالب؛ لأنّه إذا كان للمخاطب كان مبنياً، ولم تدخل عليه لام، مثل: قمْ و اذهبْ، فأمّا قراءة من قرأ (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء، فإنّه استعمل الأصل المتروك؛ لأنّ الأصل في المواجهة أنْ يكون بلا حرف مضارعة، وأنْ يُقال:

فبذلك فافرحوا؛ لأنّ المواجهة أغنتْ عن تاء المخاطبة، ومثله في الشّذوذ: " لتأخذوا مصافّكم "، وأصله: خذوا مصافكم..."[٨٩].

وهذه القراءة بالتاء يروونها عن النبي محمد ﷺ عن طريق أُبيّ، ورُويت كذلك عن عثمان بن عفّان وأنس بن مالك والكسائي والحسن البصري وغيرهم[٩٠].

وقد عدّها ابن بابشاذ ضمن القراءات الشاذّة، يدل على ذلك قوله في النص المذكور: "ومثله في الشذوذ... "، وليس ابن بابشاذ بدعاً في ذلك، فقد ذكرها ابن جنّي في القراءات الشاذة رغم أنّه وجّهها[٩١]. وممن نصّ على شذوذها أيضاً: الرّضيّ[٩٢]، والدّونيّ[٩٣]، وابن خالويه[٩٤].

أمّا الكسائي، فقد كان يعيب القراءة بالتاء لأنّه وجده قليلاً[٩٥].

كما وصف آخرون اللغة التي وردت فيها بأنّها لغة قليلة[٩٦].

لكنّ الأخفش وصفها بالرداءة[٩٧].

أمّا الزجاجي فانفرد عنهم بوصفه ورود الأمر للمخاطب باللام كما في الآية المذكورة بأنّه لغة جيّدة[٩٨].

وذكر ابن جنّي في توجيهه للآية أنّ هناك ما حسّن قراءة التاء، كونه أمراً لهم بالفرح، فتمّت مخاطبتهم بالتاء؛ لأنّها أقوى في الخطاب[٩٩].

وقد وجّه ابن بابشاذ القراءة بأنّها استعمال لأصلٍ متروك، إذْ إنّ الأصل في الأمر للمخاطَب (المواجَه) أنْ يكون باللام، كما يفعلون مع الأمر للغائب، فالأصل قولهم في: افعلْ: لِتفعلْ كما قالوا: لِيفعلْ[١٠٠].

وقد عللوا حذف لام الأمر مع تاء المخاطب بأنّ استعمال ودَوْر الأمر للمخاطب أكثر منه للغائب على ألسنتهم[١٠١].

وبهذا يكون الأصل في الاستعمال لأمر المخاطب هو باللام، فالأصل في (اذهبْ) هو (لِتذهبْ) ثمّ حُذفت اللام والتاء لكثرة الاستعمال، وأُدخل عليه همزة الوصل للتوصّل للنطق بالساكن فأصبحت (اذهبْ)[١٠٢].

وإذا كان الأمر كذلك، فمما يثير العجب وصفُ بعضِهم - ومنهم ابن بابشاذ بصورة غير مباشرة - هذه القراءة بالشذوذ والغرابة، واللغة التي جاءت عليها بالرداءة كما مرّ بنا، مما حدا بالطبري إلى القول: " فإنّي لا أعلم أحداً من أهل العربية إلاّ وهو يستردئ أمر المخاطَب باللام، ويرى أنّها لغةٌ مرغوبٌ عنها، غير الفرّاء، فإنّه كان يزعم أنّ اللام في الأمر هي البناء الذي خُلق له "[١٠٣].

- حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة عند الاقتران بالياء:

ذكر ابن بابشاذ في الآية الكريمة " أتحاجّونّي "[١٠٤]: " فأمّا قراءة من قرأ (أتحاجونِي) بتخفيف النون، فإنّ المحذوف هي النون الثانية، ولا يجوز أن تكون المحذوفة هي النون الأولى؛ لأنّ النون الأولى علامة الرفع لا تزول إلاّ بعامل، أو ما يوجب زوالها "[١٠٥].

فقد وجّه ابن بابشاذ قراءة التخفيف بأنّ المحذوف هو نون الوقاية؛ لأنّ نون الرفع عنده لا تُحذف إلاّ إنْ سبقها ناصب أو جازم، وهو غير موجود هنا.

إنّ مَنْ خفّف النون هو نافع وابن عامر ويزيد، أمّا الباقون فقرأوا بتشديد النون[١٠٦].

وفي الحقيقة، فإنّ للفعل المضارع من الأفعال الخمسة المتصل بياء المتكلم ثلاثة أوجه، الأول: الفكّ، وهو الأصل. والثاني: الإدغام، وهو إسكان النون الأولى (نون الرفع) وإدغامها في الثانية، فتصير نوناً مشددة (أتحاجّونّي)، وهو ما قرأ به سوى نافع وابن عامر. والثالث: الحذف تخفيفاً، وهو حذف إحدى النونين (أتحاجوني)، وهو ما قرأ به نافع وابن عامر، وهو ما وجّه به ابن بابشاذ هذه القراءة.

لكنّ النحاة اختلفوا في قراءة التخفيف في النون المحذوفة، فقد جعل سيبويه النون الأولى (نون الإعراب) هي المحذوفة، إذْ قال: " تَحذِفُ نون الرفع لأنّك ضاعفت النون وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذْ كانت تُحذف، وهم في ذا الموضع أشدّ استثقالاً للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشدّ من ذا، بلغَنا أنّ بعض القرّاء قرأ: (أتحاجونِي)... وذلك لأنّهم استثقلوا التضعيف "[١٠٧].

وقد تابعَ ابنُ مالك سيبويه في هذا الأمر، إذْ رجّحَ حذف نون الرفع، وعلل ذلك بعدّة أمور[١٠٨]، وكذلك فعل السّيوطي[١٠٩].

وذهب أكثر المتأخرين إلى أنّ المحذوفة نون الوقاية، وإنّ الباقية نون الرفع[١١٠]، وهذا ما ذهبَ إليه ابن بابشاذ كما رأينا.

وإنّي أزعم أنّ الرأي الراجح هو رأي سيبويه ومن تبعه؛ ذلك إنّ من ذهبَ إلى أنّ المحذوفة هي الثانية احتجّ لذلك بأنّ النون الأولى هي علامة الإعراب، وهذه لا تُحذف إلاّ بوجود عامل من عوامل النّصب أو الجزم (وهو ما ذهبَ إليه ابن بابشاذ)، وإنّني أرى أنّ ما ينقض ذلك (أي عدم حذف نون الرفع إلاّ بوجود عامل) هو ورود حذف هذه النون (نون الإعراب) عن العرب دون وجود ناصب أو جازم[١١١]. أضف إلى ذلك أنّ الثقات نقلوا أنّ حذف نون الرفع هي لغة لغطفان[١١٢].

- إقامة غير المفعول مقام الفاعل:

يرى ابن بابشاذ أنّه عند بناء الفعل للمفعول لا يقام مع المفعول به الذي قد تعدّى الفعل إليه بنفسه غيره[١١٣]، وهو في ذلك متابع للبصريين الذين لم يجيزوا إقامة غير المفعول مقام الفاعل عند وجود المفعول، ومناقض للكوفيين والأخفش الذين أجازوا إقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجوده، إلاّ الأخفش الذي اشترطَ تقدّم المفعول لإقامته[١١٤].

لذلك نجد ابن بابشاذ عندما تصادفه القراءة (ويُخرَجُ له يومَ القيامة كتاباً يلقاه منشوراً)[١١٥]، يحاول توجيهها بما يتّسق مع بصريته.

وهذه القراءة (ببناء الفعل يخرج للمفعول) هي قراءة أبي جعفر المدني[١١٦].

وقد وجّه ابن بابشاذ هذه القراءة بالقول: " فأمّا قراءة من قرأ (ويُخرَجُ له يومَ القيامة كتاباً يلقاه منشوراً) فالذي قام مقام الفاعل المفعول به لا مصدر ولا مفعول بحرف جرّ، والتقدير: ويُخرَجُ له عملُه يوم القيامة مكتوباً، فـ (كتاباً) ينتصب على الحال الواقعة موقع مكتوب؛ فلذلك لا يجوز أن تُقام الحال مقام الفاعل "[١١٧].

فعنده أنّ (كتاباً) هنا ليس مفعولاً به، وإنّما هو حال؛ لذلك لم يجز رفعه على أنّه نائب عن الفاعل، بل المفعول به غير الصريح هو نائب الفاعل عنده.

وقد ذهب إلى انتصاب (كتاباً) على الحال كلّ من الزجّاج[١١٨]، والسمين الحلبي[١١٩]، والعكبري[١٢٠]، والزمخشري[١٢١].

أي إنّ الذي أُقيم مقام الفاعل عنده هو مفعول به مضمر في الفعل (يُخرَج)، على الرغم من أنّ هناك مَنْ جعلَ الجار والمجرور (له) هو النائب عن الفاعل[١٢٢]، ولكن هذا لا يتّفق مع قناعته البصرية في هذه المسألة؛ لذلك لم يتطرق له لأنه لا يجيزه.

- قلب الواو المضمومة همزة:

ذكرَ ابن بابشاذ أنّ الفعل المعتلّ إذا كان اعتلاله بالواو من أوّله وبُني للمفعول، جاز فيه وجهان: بقاء الواو وضمّها، أو قلبها همزة مضمومة، نحو: (وَعَدَ) عند بنائه للمفعول يصبح: (وُعِد أو أُعِد)، وذكرَ أنّه " قد قُرئ بالأمرين جميعاً " وإذا الرّسلُ أُقّتت " (١٢٣) و (وُقّتت) "[١٢٤].

إنّ من قرأ بالواو في الآية الكريمة هو أبو عمرو، أمّا الباقون فقد قرأوا بالهمز[١٢٥].

وقد وجّه ابن بابشاذ قراءة الواو بأنّ مَنْ قرأ بها قد تمسّك بالأصل[١٢٦]، ويعني بذلك أنّ أصل (وُقّتت) من الوقت، وبذلك يكون الأصل فيها الواو؛ لأنّ فاء الفعل واوٌ[١٢٧]، واستدلّوا على أنّ أصلها الواو بقراءة أبي عمرو، ولأنّ أصل الكلمة من الوقت[١٢٨].

أمّا قراءة الباقين بالهمز، فقد وجّهها ابن بابشاذ باستثقال الضمة على الواو فقُلبت همزة[١٢٩]، وهو التوجيه الصحيح؛ إذْ إنّ الواو إنْ كانت فاءً وكانت مضمومة، جاز أنْ تُبدل منها الهمزة[١٣٠]، وهذا الأمر مطّرد وفاشٍ فيها[١٣١]، وإنّما جاز هذا الإبدال لأنّ ضمّة الواو ثقيلة، فالضمة عندهم كالواو، فإذا ضُمّت هذه الواو فكأنّما اجتمعت واوان، وبذلك يتضاعف ثقلها، فاختير لها الهمزة للقلب[١٣٢].

- عمل اسم الفاعل في معموله بين النصب والجر:

تحدّث ابن بابشاذ عن عمل اسم الفاعل، وأقرّ له العمل لما له من معنى الفعل، وأجاز في معموله وجهين هما: النصب والجر " فالنصب بمعنى الفعليّة، والجرّ بمعنى الاسمية وهو الإضافة؛ فلذلك يجوز أبداً: هذا ضاربٌ زيداً و ضاربُ زيدٍ، تحذف التنوين تخفيفاً وتجرّ. وعليه القراءتان المعروفتان: (هل هنّ كاشفاتٌ ضُرَّه) و (كاشفاتُ ضُرِّه)[١٣٣]... ولو كان اسم الفاعل لما مضى لكانَ وجهاً واحداً، وهو الجرّ بالإضافة "[١٣٤].

قرأ أبو عمرو ويعقوب بتنوين (كاشفات) ونصب (ضُرَّه)، وقرأ الجمهور بغير تنوين

وخفْضِ (ضُرِّه)[١٣٥].

لقد وجّه ابن بابشاذ قراءة التنوين والنصب بأنّ اسمَ الفاعل عاملٌ وإنّه للحال أو الاستقبال؛ إذْ لو كان للمضيّ لما صحّ فيه التنوين بل الإضافة فحسْب.

ونحن نجد أنّ النحاة قد جعلوا الإضافة نوعين: معنوية و لفظية، فالمعنوية تفيد التعريف أو التخصيص في المضاف. أمّا اللفظية فتختصّ بالمشتقات ومن ضمنها اسم الفاعل[١٣٦].

إنّ القصد من حذف التنوين هنا هو التخفيف فحسب، إذ إنّ المضاف (اسم الفاعل) لم يكتسب تعريفاً؛ لأنّ الإضافة هنا على نيّة الانفصال (التنوين)، فاسم الفاعل هنا للاستقبال، والأصل فيه هو التنوين[١٣٧].

ومن الجدير بالذكر أنّ الإضافة ترشّح اسم الفاعل للدلالة على الزمن الماضي، أمّا التنوين فيرشّح اسم الفاعل للدلالة على الزمن المستقبل[١٣٨].

وهذا يعني اختلاف الدلالة في القراءتين، فمَنْ أضافَ أرادَ الزمن الماضي، ومَنْ نوّن أراد الزمن المستقبل " فأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضياً، لم يكادوا يقولون إلاّ بالإضافة "[١٣٩].

- نصب (كلّ) ورفعها:

جاء ابن بابشاذ بشاهد على إمكانيّة مجيء (كلّ) للتوكيد ولغيره كونها تستعمل استعمال الأسماء، وهذا ما يفرّقها عن غيرها في باب (أجمع)، والشاهد هو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[١٤٠]، إذْ ذكرَ أنّ هناك مَنْ رفع (كلّ) وهناك مَنْ نصبها[١٤١].

إنّ النّصب هو قراءة الجمهور، أمّا الرفع فقرأ به أبو عمرو بن العلاء ويعقوب[١٤٢].

إنّ المسألة واضحة في قراءة الجمهور بالنصب، وهو كون (كلّ) تأكيداً للأمر. أمّا قراءة الرفع، فقد وجّهها ابن بابشاذ بأنّ خبر (إنّ) جملة اسمية مكوّنة من مبتدأ هو (كلّ) وخبر هو (لله)[١٤٣].

ويبدو أنّ هناك وجهاً آخر أهمله ابن بابشاذ في توجيه قراءة الرفع، وهو كون (كلّ) في الرفع هي توكيد للأمر على الموضع، فـ (إنّ الأمرَ) موضعه الرفع على الابتداء، وهذا الأمر

لا يجيزه من النحاة سوى الجرمي والزجّاج[١٤٤]، ولعلّ ابن بابشاذ لا يذهب هذا المذهب؛ لذلك أهمل هذا الوجه.

كذلك هو لم يرجّح إحدى القراءتين على الأخرى، مما يدلّ على أنّ القراءتين متساويتان عنده، وهو ما فعله أبو حيّان في تعليقه على من رجّح قراءة الجمهور، إذْ قال: " ولا ترجيح، إذْ كلٌّ من القراءتين متواتر، والابتداء بـ (كلّ) كثير في لسان العرب "[١٤٥]. في حين أنّ الأخفش رجّح قراءة النّصب ونصّ على أنّها أجود[١٤٦].

- عطف الظاهر على الضمير المخفوض:

ذكرَ ابن بابشاذ في عطف النسق أنّه " لا يُعطَف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجارّ"[١٤٧]، ثمّ ذكرَ قراءة الجرّ في الآية الكريمة: " واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"[١٤٨] بجرّ (الأرحام) (١٤٩)، إذ قال عن الواو: " فإنّها عند أكثرهم واو القسم لا واو العطف... أي أقسمَ بالأرحام "[١٥٠].

لقد قدّرَ الكوفيون قراءة الجرّ بعطف الأرحام على الضمير المجرور[١٥١]، فهم يجيزون عدم إعادة الجارّ عند العطف على الضمير المجرور، وتبعهم في ذلك يونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك[١٥٢]، واختاره أبو حيّان أيضاً[١٥٣].

أمّا البصريون فلم يجيزوا العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجارّ[١٥٤]؛ لذلك نجدهم يضعّفون قراءة الجرّ بالعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ، فقد ذهبوا إلى أنّ ذلك في الآية ضعيف[١٥٥]، وإنّ ذلك خطأٌ في العربيّة[١٥٦]، وإنّ فيه قبحاً[١٥٧]، وإنّ قراءة الجرّ ليست بالقويّة[١٥٨].

إنّ ما ذهب إليه البصريون من رفض قراءة الجرّ على أنّ الواو عاطفة يُؤيّد ما ذهب إليه ابن بابشاذ من أنّ أكثرهم على أنّها واو القسم لا واو العطف؛ ليتّسق ذلك مع ما يذهب إليه؛ إذْ لو كانت الواو للعطف لأدّى ذلك إلى عطف الاسم الظّاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وهو ما ينافي مذهب البصريين - ومعهم ابن بابشاذ - في هذه المسألة.

علماً أنّ هناك من وجّه قراءة الجرّ توجيهاً آخر، وهو بتقدير إعادة الجارّ (الباء) مع

الأرحام، ثم حذف الجار لدلالة الأولى عليه[١٥٩]، وهو توجيه أيسر وألطف وأكثر توفيقاً بين المذهبيْن النحوييْن.

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة مع ابن بابشاذ في توجيهه للقراءات القرآنية الواردة في شرحه للمقدمة، نخلص إلى ما يأتي:

١- كان ابن بابشاذ يحتجّ بالقراءات التي توافق القياس الذي يرتضيه هو، أمّا إنْ كانت مخالفة فإنّه يبحث لها عن تأويل، أو يعدّها من النّوادر.

٢- لا نجده يغلّط قارئاً أو يتّهمه باللحن في القراءة، لكنّه كان يصدر أحكاماً عندما لا يرتضي القراءة، كقوله في قراءة (محياْيْ): " بل قراءة الجماعة أمضى وأشبه بالقياس". وعندما واجهته الآية " ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون " اكتفى بالقول: "إنّها مشكلة جداً ". لكنّنا نجد حالة واحدة حكمَ فيها على القراءة بالشذوذ بصورة غير مباشرة، وهي قراءة: (فلتفرحوا) بتاء الخطاب.

٣- كان الرجل بصريّاً في أكثر ما عرضه من مسائل النحو؛ لذلك كان يطلق لقب (أصحابنا) على البصريين عند عرض المسائل.

٤- كان يتابع سيبويه في كل ما يقوله، عدا مسألة واحدة في قراءة (أتحاجونِي)، فقد ذهبَ سيبويه إلى أنّ نون الرفع هي المحذوفة، في حين ذهب ابن بابشاذ إلى أنّ نون الوقاية هي المحذوفة.

٥- ذهبَ إلى أن الياء في (محياْيْ) تكون متحركة لا غير، ولكن نُقل عن العرب إسكانها في كلماتٍ على مثالها، كقولهم: التقت حلقتاْ ٱلبطان، وله ثلثاْ ٱلمال.

٦- أطلقَ ابن بابشاذ وجعلَ الأمر بالخيار في حذف الضمير العائد المنصوب أو إثباته في مثل (وما عملته أيديهم)، ولم يذكر الشروط التي يتحقق فيها هذا الحذف.

٧- كان يهمل وجوهاً نحويّة أخرى تحتملها القراءة موضع الحديث، وتطرّق لها نحاة آخرون؛ وربّما يكون هذا الأمر ناتجاً عن عدم قناعته بها، مثل مسألة التوكيد على الموضع في قراءة رفع (كل) في (إنّ الأمرَ كلُّه لله).

هوامش البحث

(١) ينظر: نزهة الألبّاء: ٣١٢، وإنباه الرواة: ٩٥/٢، ووفيات الأعيان: ٥١٥/٢.
(٢) وفيات الأعيان: ٥١٥/٢، وإنباه الرواة: ٩٥/٢.
(٣) غاية النهاية في طبقات القُرّاء: ٤٢/١.
(٤) ينظر: وفيات الأعيان: ٥١٧/٢، وبغية الوعاة: ١٧/٢.
(٥) ينظر: إنباه الرواة: ٩٥/٢.
(٦) ينظر: إنباه الرواة: ٩٥/٢، وبغية الوعاة: ١٧/٢.
(٧) وفيات الأعيان: ٥١٥/٢.
(٨) ينظر: نزهة الألبّاء: ٣١٠.
(٩) ينظر: بغية الوعاة: ٢٦٢/٢.
(١٠) ينظر: معجم الأدباء: ٢٦/٢٠.
(١١) ينظر: إنباه الرواة: ١٦٤/٢.
(١٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٨٧، ونزهة الألباء: ٣١٢.
(١٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٧١.
(١٤) ينظر: إنباه الرواة: ٧٩/٣، وبغية الوعاة: ٥٩/١.
(١٥) ينظر: إنباه الرواة: ٩٧/٢، و وفيات الأعيان: ٥١٥/٢.
(١٦) ينظر: وفيات الأعيان: ٥١٦/٢ – ٥١٧.
(١٧) ينظر: م. ن: ٥١٥/٢.
(١٨) ينظر: بغية الوعاة: ١٧/٢.
(١٩) ينظر: البلغة للفيروزآبادي: ١٦١.
(٢٠) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٨٧، و نزهة الألبّاء: ٣١٢.
(٢١) ينظر: ينظر: إنباه الرواة: ٩٥/٢، و وفيات الأعيان: ٥١٥/٢.
(٢٢) ينظر: نزهة الألباء: ٣١٢، وقد ذكرها المحقق باسم (المحتسب) وهو وهم، لكنّه ذكرَ في الحاشية بأن الأصلين الآخرين للتحقيق يحملان اسم (المحسبة).
(٢٣) ينظر: شرح المقدّمة المُحْسِبة: مقدمة المحقق: ٢٥ و ٢٦.
(٢٤) ينظر: نزهة الألباء: ٣١٢.
(٢٥) ينظر على سبيل المثال: شرح المقدّمة المُحْسِبة: ٩٧، ١٢٣، ١٣٧، ٢٥٨، ٣٤٥، ٣٤٦ وغيرها.
(٢٦) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١٢٧.

(٢٧) نفسه: ١٢٧، ومن قرأ بإسكان الياء هو نافع، ينظر: البحر المحيط: ٢٦٢/٤، والنشر في القراءات العشر: ٢٦٧/٢، ويبدو أن الذي يقصده بلفظ (الجماعة) هم البصريون، إذْ أنّهم يضعّفون قراءة نافع (محياْيْ)، ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٥٢.

(٢٨) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١٢٧.

(٢٩) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٤٠/٣ – ٤٤١.

(٣٠) ينظر: البحر المحيط: ٢٦٢/٤.

(٣١) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١٧٤.

(٣٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٥٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٥١، والمحتسب: ٣٤٢/١، والبحر المحيط: ٢٦٢/٤.

(٣٣) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٧٥.

(٣٤) شرح المقدمة المحسبة: ١٨١.

(٣٥) ينظر: البحر المحيط: ٣٢٠/٧.

(٣٦) ينظر: النّشر: ٣٥٣/٢، والتيسير في القراءات السبع: ٤٢٨.

(٣٧) شرح المقدمة المحسبة: ١٨١.

(٣٨) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٤/١ – ٢٠٥، وشرح ابن عقيل: ١٧١/١.

(٣٩) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٠٩.

(٤٠) وهي قراءة ابن عامر، ينظر: البحر المحيط: ١٨٦/٥، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٣١٧، والنشر في القراءات العشر: ٢٨٦/٢.

(٤١) ينظر: البحر المحيط: ١٨٦/٥، والنشر: ٢٨٧/٢.

(٤٢) ينظر: الحجة: ٢٩٣/٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣١/٣.

(٤٣) شرح المقدمة المحسبة: ٢٠٩ – ٢١٠.

(٤٤) ينظر: الكتاب: ٥٢٦/٣.

(٤٥) ينظر: البحر المحيط: ١٨٧/٥.

(٤٦) ينظر: الحجة: ٢٩٤/٤.

(٤٧) ينظر: النشر: ٢٨٦/٢، والبحر المحيط: ١٨٧/٥.

(٤٨) يونس/٧١.

(٤٩) ينظر: المحتسب: ٣١٤/١، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٥٣.

(٥٠) الأنعام/١٤٨.

(٥١) شرح المقدمة المحسبة: ٢٢٤.

(٥٢) م. ن: ٣٠٩.

(٥٣) ينظر: م. ن: ٢٢٥.

(٥٤) ينظر: أوضح المسالك: ٣٩٠/٣، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤١٨/١.
(٥٥) ينظر: الكتاب: ٣٧٨/٢ - ٣٧٩.
(٥٦) ينظر: المقتضب: ٢١٠/٣.
(٥٧) ينظر: الأصول في النحو: ٧٨/٢ - ٧٩.
(٥٨) ينظر: إعراب القرآن: ٢١٣/١، و ١٠٥/٢.
(٥٩) ينظر: المفصّل: ٧٦/٣.
(٦٠) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٣١/١.
(٦١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٣/٣.
(٦٢) ينظر: أوضح المسالك: ٣٩٠/٣.
(٦٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٩٥/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧٤/٢ - ٤٧٨ (مسألة ٦٦).
(٦٤) ينظر: البحر المحيط: ١٧٨/٥.
(٦٥) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٢٧١/١.
(٦٦) ينظر: معاني القرآن: ٤٧٣/١.
(٦٧) ينظر: إعراب القرآن: ٢٦٢/٢.
(٦٨) ينظر: البحر المحيط: ١٧٨/٥، والنشر: ٢٨٦/٢، والإتحاف: ٣١٦.
(٦٩) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٣٠.
(٧٠) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٥٥/٢، والكشف عن وجوه القراءات: ٤١٦/١.
(٧١) شرح المقدمة المحسبة: ٢٣٠ - ٢٣١، وينظر: البحر المحيط: ٥٤٢/٣، والحجة في القراءات السبع: ١٣٤.
(٧٢) ينظر: البحر المحيط: ٥٤٢/٣، والإتحاف: ٢٥٦.
(٧٣) شرح المقدمة المحسبة: ٢٣١، وينظر: البحر المحيط: ٥٤٢/٣، والحجة في القراءات السبع: ١٣٣.
(٧٤) ينظر: قواعد الإملاء: ٦١.
(٧٥) ينظر: الكتاب: ٣٦٦/٢، والمقتضب: ٩٥/٣، و أوضح المسالك: ٤٢/٢ و ما بعدها.
(٧٦) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٣٠.
(٧٧) ينظر: نفسه: ٢٣٣ - ٢٣٤.
(٧٨) نفسه: ٢٣٤.
(٧٩) ينظر: الإقناع في القراءات السبع: ٦٠٨/٢.
(٨٠) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٣٣.
(٨١) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣٨٢/٢.
(٨٢) البحر المحيط: ١٤٩/٢.
(٨٣) كما فعل أبو البقاء، ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٣١/١.
(٨٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢٠٢.

(٨٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣٠٧/٢.
(٨٦) ينظر: البحر المحيط: ١٤٩/٢.
(٨٧) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٥ - ٩٦.
(٨٨) الحجة للقراء السبعة: ٣٠٦/٢.
(٨٩) شرح المقدمة المحسبة: ٢٤٤.
(٩٠) ينظر: الخصائص: ٣٠٠/٢، والإتحاف: ١١٦/٢، والبحر المحيط: ١٧٠/٥، والجمل في النحو: ٢٠٨.
(٩١) ينظر: المحتسب: ٣١٣/١.
(٩٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٤/٤.
(٩٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٦٧/٢.
(٩٤) ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٦٢.
(٩٥) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٤٦٩/١ - ٤٧٠.
(٩٦) ينظر: الإتحاف: ١١٦/٢، والبحر المحيط: ١٧٠/٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٦٠/٤ - ٦١، وشرح الرضي على الكافية: ٨٤/٤.
(٩٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٧٥/١.
(٩٨) ينظر: الجمل في النحو: ٢٠٨.
(٩٩) ينظر: المحتسب: ٣١٤/١.
(١٠٠) ينظر: الإنصاف: ٥٢٤، والخصائص: ٣٠٠/٢، والمقتضب: ١٢٩/٢، وشرح المفصل: ٥٠/٤.
(١٠١) ينظر: الإنصاف: ٥٢٨، وشرح الرضي: ٨٥/٤.
(١٠٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٦٩/١.
(١٠٣) ينظر: م. ن: ٤٦٩/١.
(١٠٤) الأنعام/٨٠.
(١٠٥) شرح المقدّمة المحسبة: ٢٩٩ - ٣٠٠.
(١٠٦) ينظر: البحر المحيط: ١٧٤/٤، والإتحاف: ٢٦٧، والحجة للفارسي: ٣٣٣/٣، والدرّ المصون: ١٥/٥.
(١٠٧) الكتاب: ٥١٩/٣.
(١٠٨) ينظر: شرح التسهيل: ٥٢/١، وشرح الكافية الشافية: ٢٠٨/١.
(١٠٩) ينظر: همع الهوامع: ١٧٧/١.
(١١٠) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٥٤ - ٢٥٥، والحجة للفارسي: ٣٣٣/٣ - ٣٣٤، والدرّ المصون: ١٦/٥.
(١١١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٥٥، والحجة للفارسي: ٣٣٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٥٣/١، وشرح الكافية الشافية: ٢١٠/١ - ٢١١، والدرّ المصون: ١٦/٥.
(١١٢) ينظر: البحر المحيط: ١٧٤/٤، والدرّ المصون: ١٩/٥.
(١١٣) شرح المقدمة المحسبة: ٣٧٤.

(١١٤) ينظر: الخصائص: ٣٩٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٢٨/٢.
(١١٥) الإسراء/١٣ (قراءة).
(١١٦) ينظر: النشر: ٣٠٦/٢، والبحر المحيط: ١٤/٦.
(١١٧) شرح المقدمة المحسبة: ٣٧٤ - ٣٧٥.
(١١٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٣١/٣.
(١١٩) ينظر: الدرّ المصون: ٣٢٣/٧.
(١٢٠) ينظر: التبيان: ٨١٥.
(١٢١) ينظر: الكشّاف: ٤٩٩/٣.
(١٢٢) ينظر: النشر: ٣٠٦/٢.
(١٢٣) المرسلات: ١١.
(١٢٤) شرح المقدمة المحسبة: ٣٧١.
(١٢٥) ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٢١٨، والدرّ المصون: ٦٣٢/١٠.
(١٢٦) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٧١.
(١٢٧) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٥٧/٢، والدرّ المصون: ٦٣٢/١٠، والكشّاف: ٢٨٧/٦.
(١٢٨) ينظر: مجمع البيان: ١٧٥/١٠، ومفاتيح الغيب: ٢٦٩/٣٠.
(١٢٩) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٧١.
(١٣٠) ينظر: الممتع في التصريف: ٢٢١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٦٦، والمحتسب: ٣٤٥.
(١٣١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٥٧/٢، ومجمع البيان: ١٧٥/١٠.
(١٣٢) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٢٢٣/٣.
(١٣٣) الزمر/٣٨.
(١٣٤) شرح المقدمة المحسبة: ٣٩٠.
(١٣٥) ينظر: التيسير في القراءات السبع: ١٩٠، والنشر: ٣٦٣/٢، والبحر المحيط: ٤١٣/٧، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣٢٣/٢ - ٣٢٤.
(١٣٦) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ١١٨/٢، و شرح ابن عقيل: ٤٤/٣.
(١٣٧) ينظر: الكتاب: ١٦٦/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣٢٤/٢.
(١٣٨) ينظر: الكتاب: ١٧١/١.
(١٣٩) معاني القرآن للفرّاء: ٢٠٢/٢.
(١٤٠) آل عمران/١٥٤.
(١٤١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤١٠.
(١٤٢) ينظر: النشر: ٢٤٢/٢، والبحر المحيط: ٩٥/٣.
(١٤٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤١٠.

(١٤٤) ينظر: البحر المحيط: ٩٥/٣، والدرّ المصون: ٤٤٩/٢.
(١٤٥) البحر المحيط: ٩٦/٣، وينظر: الحجة للفارسي: ٩٠/٣.
(١٤٦) معاني القرآن: ٢٣٧/١.
(١٤٧) شرح المقدمة المحسبة: ٤٣١.
(١٤٨) النّساء/١.
(١٤٩) الجرّ قراءة الأعمش وحمزة الزيات: ينظر: الحجة للفارسي: ١٢١/٣، والبحر المحيط: ١٦٥/٣.
(١٥٠) شرح المقدمة المحسبة: ٤٣٢.
(١٥١) ينظر: الإنصاف: ٤٦٣/٢ مسألة (٦٥)، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٤٠/١.
(١٥٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٤٦.
(١٥٣) ينظر: البحر المحيط: ١٦٧/٣.
(١٥٤) ينظر: الكتاب: ٣٨١/٢، والإنصاف: ٤٦٣/٢.
(١٥٥) ينظر: الحجة للفارسي: ١٢١/٣.
(١٥٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥/٢.
(١٥٧) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٢٥٢/١.
(١٥٨) ينظر: شرح المفصّل: ٧٤/٣.
(١٥٩) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٤٠/١، والإنصاف: ٤٦٧/٢، والبحر المحيط: ١٦٥/٣.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الدمياطي (ت ١١١٧ هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩ ه – ١٩٩٨ م.
- الأصول في النّحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السّرّاج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣ه – ١٩٩٢ م.

- الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش (ت ٥٤٠ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣ ه.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (ت ٦٢٤ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية ودار الفكر العربي، بيروت - القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الشيخ كمال الدين أبي البركات الأنباري النحوي (ت ٥٧٧ هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة - مصر، ط ٤، ١٩٦١ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١ هـ)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- الإيضاح في شرح المفصّل، أبو عمرو الدّوني (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ)، تحقيق: محمد المصري، ط١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيأة المصرية للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة - مصر، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الدّاني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- الجمل في النّحو، عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي (ت ٣٤٠ هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط ٣، ١٩٧٩ م.

- الحجّة للقرّاء السبعة، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تح: بدر الدين قهوجي و بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق.
- شرح التسهيل، جمال الدين ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيّد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح.
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا، ط ٢، ١٩٩٦ م.
- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، بهاء الدين ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢ هـ)، حققه وقدّم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح المفصّل، موفّق الدين ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، صححه وعلّق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطّيّة بمعرفة مشيخة الأزهر، المطبعة المنيرية، مصر.
- شرح المقدّمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت.
- غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، طبعة اعتمدت على الطبعة الأولى للكتاب التي عُني بنشرها برجشتراسر سنة ١٩٣٢ م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- قواعد الإملاء، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣م.
- الكتاب (كتاب سيبويه)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- الكشاف، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ)، تح: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ)، دار المرتضى، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة، تحقيق: آثر جيفري، وبرجشتراسر.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجّاج (ت ٣١١ هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي)، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٤ هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الإهرام التجارية، القاهرة، ط ٣، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ٣، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ)، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت – لبنان، ١٩٧٢ م.